

- 16- مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القيشيري النيسابوري (206-261هـ) - صحيح مسلم بشرح النووي - النووي: محي الدين أبي زكريا بن شرف النووي، - تقديم / د. وهبة الزحيلي، (المكتبة العصرية - بيروت - لبنان ط/ 1422هـ / 2001م).
- 17- ابن ماجة : أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني - سنن ابن ماجة، (ط/ 1421هـ - 2000م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان) .
- 18- الطول : يونس عبد الرب فاضل الطول : حكم الإجهاض ط/ 2013م .
- 19- الغزالي : أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ت(505هـ) (إحياء علوم الدين - دار المعرفة - بيروت ط/ 2000م) .
- 20- الجوهري: إسماعيل بن حمادة - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية- (ط/ 1420هـ _ 1999م) .
- 21- الزمخشري :أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن احمد الزمخشري ت(538هـ) أساس البلاغة، دار الكتب العلمية _بيروت ط/2010/ .
- 22- السرخسي : محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: 483هـ) المبسوط / الناشر: دار المعرفة - بيروت / ط/ 1414هـ - 1993م .
- 23- النفراوي: أحمد بن غنيم النفراوي الأزهرى المالكي. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني - الناشر دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع - بيروت - ط/ 1997م .
- 24- الألباني: محمد ناصر الدين الألباني (1914- 1999م) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل - إشراف : زهير الشاويش - (المكتب الإسلامي - بيروت ط-2/ 1405هـ -1985م) .
- 25- أبو داود : محمد شمس الحق العظيم آبادي ، عون المعبود شرح سنن أبي داود، تحقيق / عبدالله محمود محمد عمر ، (ط/ 2009م دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان) .



مجلة العلوم والبحوث الإسلامية
SUST Journal of Islamic science and Research
Available at: <http://scientific-journal.sustech.edu/>



الأسماء العاملة في النحو العربي "جمعا ودراسة"

محمد الحبيب عمر الشريف علي¹

محمد علي أحمد عمر²

المستخلص:

يتناول هذا البحث توضيح ما أشبه الفعل في العمل وليس بفعل، ويتضمن الحديث فيه عمّا يعمل عملَ الفعل ويسمّى عاملاً، ويشتمل التفصيل في الكلام عن معنى العامل، والعمل النحوي، وسبب وجود العامل، ثم يشرح معاني أسماء الأفعال، والمصدر، والمشتقات العاملة، ويتخلل الحديث عن ذلك إيراد أمثلة تُثبت القاعدة النحوية التي ذهب إليها جمهور النحاة، ومن نتائجها التي خرج بها: أنّ كلّ الأسماء العاملة عمل الفعل يُشترط فيها أن تقترب منه في دلالاته على الحدث، وتبتعد عن الاسم في دلالاته على الثبوت.

ABSTRACT:

This research deals with clarifying the non-verb words that act like a verb. It talks about the word that acts as a verb which is called a factor, and it includes detail about the meaning of the factor, grammar function, the reason for the existence of the factor, and then explains the meanings of names of the act, verbal nouns and active derivatives. However, there is an interspersed talk exemplifies the grammatical base that proves the argument of the public of grammarians. The research came out with the following results: all nouns that act as a verb should be close to it in the indication of the time, and away from the noun and its indication to the constancy.

الكلمات المفتاحية:

العامل - اسم الفعل - الوظيفة - المعمول

1-كلية الدراسات العليا- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

2-كلية اللغات - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

المقدمة:

ثالثاً- معرفة العلاقة بين أقسام ما يعمل عمل الفعل.
رابعاً- كيفية عمل هذه الأسماء، وأشكالها في السياق اللغوي .

والله أسأل التوفيق والهداية، والتزام الصواب فيما أقول.

العامل نغمةً واصطلاحاً

أولاً - العامل نغمةً :

العامل من عامل، يُعامل، معاملةً، والمفعول منه معامَل، وعامل فلاناً، تصرف معه في بيع وغيره، والعامل في النحو: ما يقتضي أثراً إعرابياً في الكلم، ومنه ما هو معنوي، كالابتداء.(3)

ثانياً- العامل اصطلاحاً :

ما أوجب كون الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، وهذه حقيقة العامل، كما أوردها الدكتور أحمد إبراهيم سيد أحمد(4)؛ لأنه يهتم بتغيير العلامة في آخر الإسم المعرب، ومحللاً في الاسم المبني.

فالعامل النحوي هو: (بيان الارتباط المعنوي بين الكلمات في التراكيب، وما ينشأ من هذا الارتباط من تأثير في اللفظ يشير إلى المعنى المطلوب، ويدلُّ عليه)(5).

والإعراب نغمةً: من عَرَب، عَرَباً، وعَرُوباً، وعَرَبِيَّةً، وعَرَبِيَّةً، أي: فَصَح، ويقال: عَرَبَ لسانه كان فصيحاً في العربية، وإن لم يكن من العرب، وأعرَب الكلام: بيَّنه(6).

والإعراب في اصطلاح النحاة: تغيير العلامة الموجودة في آخر الكلمة، لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أشرف الخلق وأعرفهم بربه، وأتقاهم له، صلوات ربي وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان، واستن بسنتهم إلى يوم البعث والدين، واحشرنا معهم في أعلى عِلِّيِّين ياربِّ العالمين، أما بعد، فتعترف اللغة في كثير من صيغها بتعاقب الحركات في آخرها تبعاً لتغير مواقع الصيغ، وتعدُّد علاقاتها وتشابكها، بمعنى أن التغير في الحركات، دليل على وجود مغيّر أدى إلى حدوث ذلك، وهو ما نسميه العامل.

وتأتي هذه الورقة لتكشف عن فرع من فروع الدرس النحوي، وهو المشبه بالفعل، ونقصد به الذي يعمل عمله كبديل له، وهو: اسم الفعل، والمصدر واسمه، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وافتل التفضيل، فهي ليست أفعالاً من حيث الشكل، لكنها تشبه الفعل في الوظيفة، والتعلق، أي تقوم بوظيفة الأفعال، والوظيفة، هي: " العمل النحوي الذي تويّبه الكلمة داخل الجملة".

والقول بالعامل عند النحاة أدى إلى تصوّر عام للأساليب اللغوية، وهذا الأمر يُحتم وجود ثلاثة أركان ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً، تسمى بأطراف العمل النحوي، وهي: العامل، والمعمول، والعمل (الحركة الإعرابية) (1)

هذا، وقد بُحثت هذه الأسماء في متونٍ كثيرة، ولكننا أثرنا -هنا- أن نفرّد حيزاً من البحث، يسهل لمبتغها الرجوع إليها، وصدق القائل: (2)

مَا أَرَانَا نَقُولُ إِلَّا رَجِيْعًا * * وَمُعَادًا مِنْ قَوْلِنَا مَكْرُورًا

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي :

أولاً- التعريف بالعامل ومترقاته .

ثانياً- معرفة ما أشبه الفعل في العمل .

(1) علي محمد أبو المكارم (1968م) الظواهر اللغوية في التراث النحوي، القاهرة، ص89.

(2) ديوان كعب بن زهير (1988م) شرح ودراسة : مفيد قميحة ، دار الشواف للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية ، ص66.

(3) الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب(د.ت) القاموس

المحيط، مادة (ع م ل) ، دار الفكر، بيروت.

(4) أحمد إبراهيم سيد أحمد(1984م) أنواع العامل الإعرابي،

الشباب الحر، القاهرة، ص7-8.

(5) عباس حسن(د.ت) النحو الوافي، ط5، دار المعارف، القاهرة،

مصر، ص75.

(6) المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، مادة عَرَب، دارالكتب

العلمية.

1- أن يكون بمعنى الأمر، وهو الغالب، نحو: صه بمعنى: اصمت، ومَهْ بمعنى انتبه، وأمِين بمعنى استجب، وعَلِيكَ بمعنى الزم، وغيرها.
2- أن يكون بمعنى الماضي، كَشْتَانٌ بمعنى افترق، وهِيَهَاتُ بمعنى بَعُدَ.
3- أن يكون بمعنى المضارع، وهو قليل، كأَوْهَ بمعنى أتوجّع، وأَفَتَ بمعنى انتضجر.
إعمال اسم الفعل⁽¹¹⁾

يعمل اسم الفعل عمل فعله لازماً، ومتعدّياً، وذلك لأن اسم الفعل نفسه يأتي في حالتي اللزوم والتعدّي، فيرفع الفاعل، وينصب المفعول، "ولا يجوز تقديم معموله عليه" كما في الفعل حيث يأتي متقدّماً ومتأخراً عن مفعوله⁽¹²⁾.

وفيما يلي نماذج لبعض أسماء الفعل التي وردت في القرآن الكريم موضحةً بمعانيها:

1- اسم الفعل "هاؤم":

قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْكَّ كَتِبَهُ، بِسَمِيهِ، فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ﴾⁽¹³⁾

يرى العكبري⁽¹⁴⁾ أن (هاؤم) اسم فعل بمعنى خذوا، وفاعله مقدّم وجوباً تقديره أنتم، وقد مر بنا أن (سبويه) قال بتأخير معمول اسم الفعل وجوباً، وهو هنا-أي فاعل اسم الفعل- مقدّم، وقد يكون للسياق القرآني أثر في ذلك، والله أعلم.

2- اسم الفعل "هيت"

قال تعالى: ﴿وَعَلَقَتِ الْآبُوبَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾⁽¹⁵⁾

تقديرًا⁽⁷⁾، والعامل هو المؤثر في الحركة الإعرابية في آخر المعمول.

قسّم النحاة العوامل إلى نوعين: لفظية، ومعنوية⁽⁸⁾، وقسموا اللفظية منها باعتبار أقسام الكلام إلى فعل، واسم، وحرف، وميّزوا القوي منها كالأفعال، والضعيف كالأسماء، كما ميّزوا الأصل من الفرع.

أما المعنوية فلا تصحبها قرائن لفظية، لكنها تعبر عن معانٍ خاصة كالابتداء، والإضافة، ونزع الخافض، ورفع المضارع، وغير ذلك.

والعامل اللفظي هو العامل فيما بعده الظاهر من القول نحو: شَرِبَ مُحَمَّدٌ اللَّبْنَ، أما المعنوي فهو: العامل فيما بعده المضمرة الخفي، نحو: الحقُّ واضحٌ، والباطلٌ لجلجٌ، فالحقُّ والباطلُ مرفوعان بالابتداء، وفي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾⁽⁹⁾، فيؤمنون، ويقومون، وينفقون كلها تعرب بأنها أفعالاً مضارعة مرفوعة لتجردها من الناصب، والجازم، وفي قولك: اقرأ سورة المؤمنين، فالمؤمنون مضافٌ إليه مجرور بياء مقدرة على الواو منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وحركتها هنا وجود الواو في الجمع وهو اسم لسورة من الكتاب العزيز، وهي بمعنى جمع المذكر السالم، وكذلك اسم السورة وقفي، أي لايجوز التغيير فيه، والقرآن هو مصدر المصادر الأول.

اسم الفعل:

أسماء الأفعال، ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها، وفي عملها⁽¹⁰⁾، ويأتي اسم الفعل على ثلاثة معانٍ:

⁽¹¹⁾ المبرّد، المقتضب (1963م) تحقيق: عبد الخالق عضية، عالم الكتب، بيروت، ص205.

⁽¹²⁾ سبويه، عمرو بن عثمان (1988م) الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي القاهرة، ص242.

⁽¹³⁾ سورة الحاقة، الآية 19

⁽¹⁴⁾ العكبري، عبد الله بن الحسين (1998م) التبيان في اعراب

القران، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ص424.

⁽¹⁵⁾ سورة يوسف، الآية 23

⁽⁷⁾ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو (1992م) دار الكتب الإسلامية القاهرة، ص34.

⁽⁸⁾ عصام مصطفى آل عبد الواحد (2006م) المشتقات العاملة في الدرس النحوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

⁽⁹⁾ سورة البقرة، الآية 3.

⁽¹⁰⁾ أنواع العامل الإعرابي، ص53

فهيئات الأولى لها فاعل وهو العقيق، والثالثة فاعلها الخل، أما الثانية فلا فاعل لها، لأنها لم يقصد منها الإسناد، وإنما جيء بها لتقوية المعنى.

6- اسم الفعل "أف": وردت ثلاث مرات:

قال تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ وَلَا تَنْهَرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ (٣٢)، ﴿أَفِ لَكَؤُومًا وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (٧)، ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَلِيِّهِ أُفٍ لَكُمْ أَتَعِدَانِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَعْجِلَانِ اللَّهَ وَيَلَيَّ الْيَمِينَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسْطِيزُ الْأَوَّلِينَ﴾ (١٧).

فأفت في الآيات السابقة اسم فعل بمعنى اتضجر، والمعنى: لا تقل لهما كفاً أو أتركا تضجراً، وقيل هو اسم الجملة الخبرية، أي: كرهت، أو ضجرت من مداراتكما(25).

7- اسم الفعل "أواه":

قال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ﴾ (٧٥). يرى أبو حيان أنها اسم فعل بمعنى أوجع، ووزنه فَعَالٌ للمبالغة، ويقال أَوْهَ تَأْوِيهَاً، وتَأْوَاهُ تَأْوَاهُ(27).

8- اسم الفعل "وي":

قال تعالى: ﴿وَيَكَابُجُ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكَانُهُ لَا يُقْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ (٨٢). (28).

وي: اسم فعل عند الخليل وسيبويه بمعنى أعجب، والمعنى أن القوم ندموا، فقالوا منتدمين على ما سلف منهم (وي) (29).

هيئت اسم فعل بمعنى أسرع، ويُحتمل أن تكون خيراً معناه (تهيأت) وفيها تسع قراءات(16).

3- اسم الفعل "لا مساس":

قال تعالى: ﴿قَالَ فَادْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ (١٧) (17).

مساس بكسر الميم وفتح السين، مصدر ماسة، أي لا أمسك ولا تمسني، وهو اسم فعل، وقيل هو اسم خبر، أي لا يكون بيننا مماسة(18).

4- اسم الفعل "لزام":

قال تعالى: ﴿قُلْ مَا يَعْجُبُكُمْ مِنْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ (٧٧) (19).

لزاما على وزن فعلا، وجاءت مصدرًا معدولاً عن اللزامة(20).

5- اسم الفعل "هيئات":

قال تعالى: ﴿هِيَآتٌ هِيَآتٌ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ (٣٣) (21).

هيئات اسم فعل بمعنى بُعد، وفاعله إما مضمرة تقديره: "بُعد التصديق لما توعدون من البعث(22)"، وقد يظهر فاعله، وقد لا يذكر إذا لم يقصد منه الإسناد، ونجد ذلك في قول جرير: (23).

فهيئات هيئات العقيق ومن به

وهيئات خل بالعقيق نواصله

(16) العكبري، التبيان، مرجع سابق، ص9.

(17) سورة طه، الآية 97

(18) العكبري، التبيان، مرجع سابق، ص147.

(19) سورة الفرقان، الآية 77

(20) أبو، محمد بن يوسف(1993م) حيان البحر المحيط، تحقيق:

عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية،

بيروت، ص135.

(21) سورة المؤمنون، الآية 36

(22) العكبري، التبيان، مرجع سابق، ص188. انواع العامل

الإعرابي، ص54.

(23) محمد إسماعيل عبد الله الصوي(1935م) شرح ديوان جرير،

مصر، ص614.

9- اسم الفعل "هلم":

قال تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا ﴾ (30)

يختلف معناها عند الحجازيين عن غيرهم، فعندهم بمعنى احضروا شهداءكم⁽³¹⁾.

10- اسم الفعل "عليكم":⁽³²⁾

قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (33) عليكم اسم فعل بمعنى احفظوا أنفسكم³⁴، ويرى الزمخشري أنه من أسماء الأفعال بمعنى الزموا أنفسكم³⁵، والتقدير: عليكم اصلاح أنفسكم⁽³⁶⁾

11- اسم الفعل "مكانكم":

قال تعالى: ﴿ ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ ﴾ (37)

مكانكم ظرف مبني لوقوعه موقع الأمر، أي: الزموا³⁸، وعده النحويون من أسماء الأفعال وقدروه بأثبتوا⁽³⁹⁾.

12- اسم الفعل "وراءكم":

قال تعالى: ﴿ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ ﴾ (40)

يرى العكبري أن وراءكم اسم فعل بمعنى: إرجعوا إرجعوا، وهو أمر توبيخ وطرده، أي: إرجعوا إلى الموقف⁽⁴¹⁾.

⁽³⁰⁾ سورة الأنعام، الآية 150

⁽³¹⁾ العكبري، التبيان، مرجع سابق، ص 425.

⁽³²⁾ شعبان صلاح (2011م) تصريف الأفعال في اللغة العربية، مطبعة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

⁽³³⁾ سورة المائدة، الآية 105

⁽³⁴⁾ العكبري، التبيان، مرجع سابق، ص 368.

⁽³⁵⁾ الزمخشري، جار الله محمود بن عمر الخوارزمي (د.ت)

الكشاف، دار الفكر، مصر، ص 650.

⁽³⁶⁾ ابوحيان، البحر المحيط، مرجع سابق، ص 388.

⁽³⁷⁾ سورة يونس، الآية 28

⁽³⁸⁾ العكبري، التبيان، مرجع سابق، ص 518.

⁽³⁹⁾ ابوحيان، البحر المحيط، مرجع سابق، ص 46.

⁽⁴⁰⁾ سورة الحديد، الآية 13

⁽⁴¹⁾ العكبري، التبيان، مرجع سابق، ص 400، ابو حيان، البحر

المحيط، مرجع سابق، ص 106.

المصدر:

ذكر (الخليل بن أحمد) -رحمه الله- في معجمه⁽⁴²⁾: (أن المصدر أصل الذي تصدر عنه الأفعال)، وعرفه (ابن جني) في الاصطلاح النحوي بأنه: (كل اسم دلَّ على حدث وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد)⁽⁴³⁾.

والمصدر إما حقيقي، أو ميمي، أو صناعي؛ فالصناعي ما كان آخره أو ختم بياء مشددة، ومثله الاسم المنسوب؛ ففي اصطلاح الصَّرفيين، يقصدون به إلحاق ياءٍ مُشدَّدةٍ بآخر المنسوب إليه؛... ليصير المُركَّب اسمًا منسوبًا إلى المجرد منها، نحو: "بغدادِي" أي منسوب إلى بغداد، وقرشي منسوب إلى قريش⁽⁴⁴⁾، وهذا الاسم المنسوب يُسميه سيويه "الإضافة والنسبة"، والمصدر والميمي ما بدئ بميم زائدة، والمصدر إما من الثلاثي أو من غيره، والمصدر هو أصل المشتقات عند الرأي الغالب.

إعمال المصدر:

أما عن عمل هذا المصدر في الجملة العربية، فإنه يعمل عمل الفعل في موضعين:

الأول: أن يكون نائبًا مناب الفعل، نحو قولك: (ضربًا زيدًا)، فزيدًا منصوب ب (ضرب)؛ لأنه ناب عن الفعل (اضرب)، والفاعل ضمير مستتر فيه، ونلاحظ في (ضرب) السابقة أنها منونة، والمعنى أنه يعمل منونًا، ومثال ذلك قوله تعالى: (45) ﴿ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَبٍ ﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾، فالشاهد "يتيمًا" وقعت مفعولًا به لـ"إطعام" السابق، وهو منون.

الثاني: أن يكون المصدر مقدراً بأن والفعل، أو (ما) والفعل، ويقدر ب(أن) إذا إردنا الماضي أو المستقبل، نحو قولك: (عجبت من ضربك زيدًا أمس، أو غدًا)،

⁽⁴²⁾ الفراهيدي، الخليل بن أحمد (1981م) العين، مادة صدر،

تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار النشر.

⁽⁴³⁾ ابن جني، اللع في العربية (1988م) تحقيق: سميح أبو

مغلي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، ص 48.

⁽⁴⁴⁾ التبيان في تصريف الأسماء، ص 212.

⁽⁴⁵⁾ سورة البلد، الآية 14.

ومما تجذُر الإشارة إليه هنا أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال المصدر المضاف⁵²، ولا خلاف أيضاً في جواز إضافته إلى الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرُّ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٥﴾﴾ أو إلى المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿سُؤَالَ نَجِيكَ إِلَىٰ نَعَّاجِهِ﴾⁵⁴.

إعمال اسم المصدر:

إعمال اسم المصدر يأتي على ثلاثة أقسام (55) :

1- ما يعمل اتفاقاً: وهو كل مصدر مبدوء بميم زائدة لغير مفاعلة، كالمضرب، والمقتل؛ لأنه مصدر في الحقيقة، ويسمى المصدر الميمي تجوزاً باسم المصدر⁽⁵⁶⁾، ومن إعماله، قول الشاعر: (57)

أُظْلِمُ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا * * أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةَ ظُلْمِ

والمراد: إن إصابتك رجلاً، على أنه مفعول للمصدر.

2- ما لا يعمل اتفاقاً: وهو ما يكون علماً من أسماء الأحداث، ك(شُبْحَانَ) ، من التسبيح، و(يسار) من يسر، و(فجار) للفجرة.

3- والمختلف في إعماله، وهو المأخوذ من حدث لغيره، كالثواب لما يثاب به، والكلام لجملة القول،

والتقدير : عجبت من أن ضربت زيداً أمس، أو من أن تضرب زيداً غداً⁽⁴⁶⁾، ويقدر ب(ما) إذا أريد به الحال، وذلك مثل قولك: عجبت من ضربك زيداً الآن، والتقدير: مما تضرب زيداً الآن.

ومعنى ما سبق فهذا المصدر يعمل في ثلاثة أحوال، مضافاً نحو: (عجبت من ضربك زيداً)، ومجرداً عن الإضافة، نحو: (عجبت من ضرب زيداً)، ومحلى بالألف واللام، نحو: (عجبت من الضرب زيداً)، ومما جاء في القرآن من عمل المصدر مثلاً قوله تعالى: (47) ﴿كَذَرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴿٢٠﴾﴾ والشاهد في هذه الآية أن "ذَكَرَ عَمِلَتِ النَّصْبَ فِي "آبَائِكُمْ" عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ "ذَكَرَ".

اسم المصدر:

هو الاسم الدال على مجرد الحدث من غير تعرض للزمان⁽⁴⁸⁾، واسم المصدر يساوي المصدر في الدلالة، ويخالفه -بخلوه لفظاً وتقديراً- من بعض ما في فعله، دون تعويض، نحو: عطاء؛ فإنه مساوٍ لإعطاء معنى، ومخالف له بخلوه من الهمزة⁽⁴⁹⁾.

ويختلف اسم المصدر عن المصدر في أنه غالباً ما يدل على الذات، أما المصدر فهو يدل على الحدث⁽⁵⁰⁾.

واسم المصدر إما أن يكون علماً، مثل: (يسار، وبره، وفجار) وإما أن يكون مبدوءاً بميم زائدة ك(المحمدة، مأرية)، وإما أن لا واحداً منهما.

فالأول لا يعمل إجماعاً، والثاني يعمل إجماعاً، والثالث هو محل خلاف بين علماء النحو من حيث إعماله⁽⁵¹⁾.

(51) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد حمي الدين عبد الحميد، ص 76.

(52) التطفل على الأفعال في العمل، فاطمة حسن عبد الرحيم،

نسخة إلكترونية، ص 23.

(53) سورة الروم، الآية، 4-5.

(54) سورة ص، الآية 24.

(55) ابن هشام، عبد الله جمال الدين (1980م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط6، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ص 242-243.

(56) أبي حيان الأندلسي (1984م) ارتشاف الضرب، تحقيق:

مصطفى أحمد النعاس، مطبعة المدني، مصر، ص 178-179.

(57) العرجي (1998م) ديوان العرجي، تحقيق: سجع جميل

الجبيلي، دار صادر، بيروت، ص 319.

(46) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (1964م) شرح ابن

عقيل، على ألفية بن مالك، تحقيق: محمد محي الدين

عبد الحميد، ط 14، مطبعة: السعادة، مصر، ص 72.

(47) سورة البقرة، الآية 200.

(48) الجرجاوي، خالد بن عبد الله (د.ت) شرح التصريح على

التوضيح، مطبعة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ص 3.

(49) شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ص 76.

(50) يس زين الدين الحمصي (د.ت) حاشية يس على التصريح،

مطبعة الأزهرية، ص 64.

والاشتقاق: أن يؤخذ من لفظة ما كلمة أو أكثر مع التناسب في المعنى بين اللفظة المشتقة وما أخذ منها، مع الاختلاف في اللفظ، مثل ضرب: يؤخذ منها ضارب، ومضروب، وضراب، ويضرب، وانضرب، مضراب، مضرب، وما إلى ذلك.

ويختلف تعريف الاسم المشتق عند الصرفيين عنه عند النحويين واللغويين، فعند الصرفيين يعرف بأنه ما أخذ من غيره ليدل على ذات، وحدث له ارتباط بالذات، والمشتقات عندهم سبعة، هي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل واسم الزمان والمكان، واسم الآلة وصيغ المبالغة⁽⁶³⁾، أما عند النحويين، فهو ما أخذ من المصدر ليدل على حدث وفاعل، وعليه فإن المشتقات العاملة عند النحويين أربعة، هي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، ولم تُعد صيغ المبالغة منها لأنها ملحقة باسم الفاعل⁽⁶⁴⁾.

وأقسام الاشتقاق ثلاثة⁽⁶⁵⁾ :

1- الاشتقاق الصغير :

وهو ردُّ لفظ الى لفظ آخر، لموافقته له في حروفه الأصلية، ومناسبته له في المعنى⁽⁶⁶⁾، وسمي صغيراً لأنه أقرب للفهم من غيره، ولأن المشتق والمشتق منه صغيرٌ أي: قليل.

2- الاشتقاق الكبير :

وهو ما كان ملاكه التشابه في المعنى وفي الحروف الأصلية لا ترتيبها، مثل (جذب - جذب)، و (حمد - ومدح)، ويسمى أحياناً (بالقلب اللغوي)، وسمي كذلك؛

⁽⁶³⁾ أحمد حسن كحيل (د.ت)، التبيان في تصريف الأسماء،

القاهرة، ص 53.

⁽⁶⁴⁾ المرجع السابق، ص 53.

⁽⁶⁵⁾ عبد الجبار علوان النائلة (1988م) الصرف الواضح، مطبعة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص 117. عبد اللطيف محمد

الخطيب (2003م) والمستقصى في علم التصريف، مكتبة دار

العروبة، الكويت، ص 375، وما بعدها.

⁽⁶⁶⁾ البيضاوي منهاج الأصول للقاضي، ص 14.

والعطاء، لما يُعطى⁽⁵⁸⁾. فمنع البصريون إعماله، وأجازوه الكوفيون والبغداديون، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بما جاء في قول الشاعر⁽⁵⁹⁾:

أَكْفُرًا يَبْدَ رَدَّ الْمَوْتِ عَنِّي
وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةَ الرِّثَاءَا

ف"عطائك" اسم مصدرٍ مضافٌ إلى فاعله، و"المائة" مفعوله الثاني، وحُذِفَ الأولُ أي بعدَ عطائك إيايَ المائة، والهمزة في أوله للاستفهام على سبيل الإنكار، و"كفراً" مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوف، تقديره: أَكْفُرُ كَفْرًا بعدَ رَدِّكَ الموتِ عني، أي بعد أن جعلك الله سبباً في إنقاضي من الموت، وكان من خبره أن الشاعر قد أُسِرَ، فخلَّصه زُفْرٌ وأعطاه من ماله مائةً بغيرٍ من غنائم القوم الذين أسروهمُأما البصريون، فمنعوا ذلك، وأضمرُوا لهذا المنصوب فعلاً يعمل فيه.

المشتقات:

الاشتقاق نغمة: أخذُ الشيءِ مِنْ الشيءِ، وهو نِصْفُهُ، واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه⁽⁶⁰⁾، وجاء في لسان العرب: الاشتقاق أي النزع.

أما في الاصطلاح: فهو اقتطاع فرعٍ من أصل، يدور في تصاريفه على الأصل⁽⁶¹⁾، وقد عرّفه كثير من النحاة بهذا المعنى⁽⁶²⁾.

⁽⁵⁸⁾ السيوطي (د.ت) البهجة المرضية، دار إحياء الكتب العربية،

ص 110.

⁽⁵⁹⁾ ديوان القطامي (1960م) تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد

مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ص 37. الكفر: الجحود ونكران

الجميل. والرتاع: جمع راتعة، وهي الإبل.

⁽⁶⁰⁾ الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (د.ت) القاموس

المحيط، مادة (شقق)، دار الجيل، بيروت.

⁽⁶¹⁾ الرماني، أبي الحسن (د.ت) الحدود في النحو، تحقيق:

إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ص 39.

⁽⁶²⁾ العكبري (د.ت) مسائل خلافة في النحو، تحقيق: محمد خير

الحلواني، حلب، ص 73-74. العيني، شرح المراح في التصريف،

ص 31، فاضل السامرائي (1991م) معاني النحو، مطبعة: دار

الحكمة، الموصل، ص 14.

اسم الفاعل :

عرّفه ابن مالك في التسهيل بأنه: (الصفة الذالة على فاعل الحدث، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها، في حالتي التذكير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي)⁽⁷³⁾.
- بمعنى أنه اسم اشتق من الفعل المبني للمعلوم على وصف من فعل الفعل على وجه الحدث.
مثل: كتب - كاتب، جلس - جاس، اجتهد - مُجتهد.

إعمال اسم الفاعل :

لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون معرفاً بأل، أو مجرداً. فإن كان مجرداً عمِلَ عملَ فعله، من الرفع والنصب، أو إن كان مستقبلاً أو حالاً، نحو: (هذا ضاربٌ زيداً - الآن أو غداً)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۗ﴾ "خليفة" مفعول به لـ"جاعل" وفاعله مقدر فيه.
وإنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه وهو المضارع، ومعنى جريانه عليه أنه موافقٌ له في الحركات والسكنات؛ لموافقة (ضارب) لـ (يُضْرَبُ) فهو مُشْبِهٌ للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنى.
وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو مُشْبِهٌ له معنى لا لفظاً، فلا تقول: (هذا ضاربٌ زيداً أمس)، بل يجب إضافته، فتقول: (هذا ضاربٌ زيداً أمس).

وأجاز الكسائي إعماله⁽⁷⁵⁾، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبْنَاهُمْ لِيَسْطَرَّ مِنْهُمْ لُجُنَّاتُهُمْ بِالْوَصِيدِ﴾⁽⁷⁶⁾، ف (ذراعيه) منصوبٌ بـ (بأسط)، وهو ماضٍ، وخُرْجِه غيره على أنه حكاية حالٍ ماضية.

⁽⁷³⁾ محمد بن جمال الدين بن مالك (1967م) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ص136.

⁽⁷⁴⁾ سورة البقرة، الآية 30

⁽⁷⁵⁾ أنواع العامل الإعرابي، ص40.

⁽⁷⁶⁾ سورة الكهف، الآية 18

لأن الاشتقاق كبيرٌ بالنسبة إلى الصغير؛ ولأن معرفته تتأتى بفكر أكثر من معرفة الصغير.

3- الاشتقاق الأكبر:

وهو ما كان ملاكه التشابه في بعض الحروف دون بعض مع مناسبة في المعنى، مثل: (ثلم - ثلب)، و (قضم - خضم)، و (قطع - قطف)، ويسمى بالإبدال اللغوي⁽⁶⁷⁾، ولعله يدخل عند البلاغيين بالجناس الناقص.

أصل الاشتقاق: ذهب علماء اللغة في أصل الاشتقاق إلى مذاهب شتى، نحسب أن صفوتها ما يأتي:

- 1- مذهب أهل البصرة: ذهبوا فيه إلى أن المصدر أصل الاشتقاق⁽⁶⁸⁾.
- 2- مذهب أهل الكوفة: ذهبوا فيه إلى أن الفعل أصل الاشتقاق⁽⁶⁹⁾.
- 3- مذهب أبي علي الفارسي (377هـ) والجرجاني (471هـ): ذهبوا فيه إلى المصدر أصل الفعل، والفعل أصل الوصف⁽⁷⁰⁾.
- 4- مذهب أبي طلحة (618هـ): ذهب فيه إلى كلاً من المصدر والفعل أصل قائم بنفسه⁽⁷¹⁾.
- 5- مذهب الأصوليين⁽⁷²⁾: ذهبوا فيه إلى أن المادة اللغوية هي أصل المشتقات ف (ض ر ب) أصل الضرب، وضرب، وضارب، ومضروب، أما المشتقات التي تعمل عمل الفعل، فهي:

⁽⁶⁷⁾ العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (1990م) شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبدالستار جواد، مطبعة: الرشيد، بغداد، ص31-32. والصرف الواضح، ص118.

⁽⁶⁸⁾ الأثري، عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد (د.ت) الانصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ص 235-245، مسألة رقم 28.

⁽⁶⁹⁾ المرجع السابق، و المستقصى في علم التصريف، ص380

⁽⁷⁰⁾ هبة الله بن الشجري (1349هـ) الأمالي الشجرية، حيدر، ص 293.

⁽⁷¹⁾ شرح بن عقيل، مرجع سابق، ص559.

⁽⁷²⁾ مصطفى جمال الدين (1980م) البحث النحوي عند الأصوليين، دار الرشيد للنشر، بغداد، ص93.

إعماله، إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى المضي⁽⁸¹⁾.

هذا، ويكون اسم الفاعل ضميراً متصلاً في موضع نصبٍ تارةً، وفي موضع جرٍ تارةً أخرى دون أن يلزم اتصال اسم الفاعل "بأل" أو يكون معتمداً على نفي أو غيره، ومن مواضع النصب قوله تعالى ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾⁽⁸²⁾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا مَنجُوكَ وَأَهْلَكَ﴾⁽⁸³⁾؛ فنصب (إماماً)، و(أهلك)، على نصب الضمير في الآيتين، ولا يصح تأويل النصب بفعل مقدر؛ لأن الأصل عدم التقدير إلا إذا دعت ضرورة ملحة إليه⁽⁸⁴⁾. وذكر ابن مالك أنه يجوز في اسم الفاعل العامل إضافته إلى ما يليه من مفعول ونصبه له، فتقول: (هذا ضارب زيد - وضارب زيداً).

كما يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة: الجرُّ والنَّصب، نحو: (هذا ضاربُ زيد وعمرو، وعمرواً) فالجرُّ يُرَاعَى به للفظ، والنصب على إضمار فعلٍ قبله، والتقدير: (ويضرب عمرواً) أو مراعاةً لمحل المخفوض، وهو المشهور⁽⁸⁵⁾.

اسم المفعول:

هو اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل⁽⁸⁶⁾، ويثبت لاسم المفعول ما ثبت لاسم الفاعل، فتقول (أمضروب الزيدان الآن أو غداً)، أو (جاء المضروب أبوهما - الآن، أو غداً أو أمس)⁽⁸⁷⁾.

ومعنى حكاية: أن يقدر المتكلم نفسه موجوداً في وقت حصول الحادثة فيتكلم على ما يقتضيه. والدليل على صحة ذلك الآية الكريمة قوله سبحانه: ﴿وَنُقَلِّبُهمْ﴾⁽⁷⁷⁾، ولا يخفى عليك أن المراد بالمتكلم الذي يفرض نفسه غير الله تعالى⁽⁷⁸⁾. وأضاف ابن مالك أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء قبله:

- كأن يقع بعد استفهام، نحو: (أضاربُ زيدٌ عمراً).
 - أو حرف نداء، نحو: (يا طالعاً جبلاً).
 - أو النفي، نحو: (ما ضاربُ زيدٌ عمراً).
 - أو يقع نعتاً، نحو: (مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً).
 - أو حالاً، نحو: (جاء زيدٌ راكباً فرساً).
- إلا أن الكوفيين والأخفش ذهبوا إلى أنه يرفع الفاعل ونائبه وإن لم يعتمد على وصفٍ أو نفي أو استفهام، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر⁽⁷⁹⁾

خبيرُ بنو لهبٍ فلا تكُ ملغياً

مقالةً لهبياً إذا الطيرُ مرّت

هذا، ويشمل الشروط السابقة (الصفة أو المسند) والمعنى أنه يعمل إذا وقع خبراً، وهذا يشمل خبرَ المبتدأ نحو: (زيدٌ ضاربٌ عمراً)، وخبر ناسخه أو مفعوله نحو: (كان زيدٌ ضارباً عمراً)، و (إن زيداً ضاربٌ عمراً)، و (ظننتُ زيداً ضارباً عمراً)، و(أعلمتُ زيداً عمراً ضارباً بكرًا)⁽⁸⁰⁾.

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله، فيرفع الفاعل إذا كان فعله لازماً، ويرفع الفاعل وينصب المفعول إذا كان فعله متعدياً، أما إذا كان مجرداً من "أل" فالبصريون لا يرون

⁽⁸¹⁾ أنواع العامل الإعرابي، ص 42.

⁽⁸²⁾ سورة البقرة، الآية 124.

⁽⁸³⁾ سورة العنكبوت، الآية 33.

⁽⁸⁴⁾ ابن جماعة، شرح الكافية، محمد بن إبراهيم سعد الله (1987م)

تحقيق: محمد عبد النبي عبد المجيد، مطبعة: دار البيان، ص 116.

⁽⁸⁵⁾ شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ص 91.

⁽⁸⁶⁾ ابن هشام الأنصاري (1960م) شرح شذور الذهب، تحقيق:

محمد محيي الدين عبد الحميد، ط8، مطبعة السعادة، مصر،

ص 396.

⁽⁸⁷⁾ شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ص 93-94.

⁽⁷⁷⁾ سورة الكهف، الآية 18

⁽⁷⁸⁾ شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ص 82.

⁽⁷⁹⁾ البيت من شواهد التصريح على التوضيح، خالد الأزهري،

ص 157، وخبير: من الخبرة، وهي العلم بالشيء، ملغياً: من

الإلغاء وهو إسقاط الشيء، يقال: ألغيت كلامه: إذا عددته ساقطاً.

⁽⁸⁰⁾ شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ص 83.

بالفعل على وجه الثبوت، وعلامتها استحسان جرّ فاعلها بها، نحو: (حسنُ الوجه، ومنطلقُ اللسان، وظاهرُ القلب) والأصل: (حسنٌ وجهُهُ، ومنطلقٌ لسانُهُ، وظاهرُ قلبُهُ)، فوجهه مرفوع بحسن، ولسانه مرفوع بمنطلق، وقلبه مرفوع بظاهر، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات⁽⁹¹⁾. ولا تُصاغ إلا من فعل لازم، نحو: طاهر القلب، وجميل الظاهر، ولا تكون إلا للحال.

أشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين هما:

الأول: أن كلاً منهما يدلُّ على الحدث ومن قام به.

والثاني: أن كلاً منهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع.

ولكن تختلف عنه في أنها لا تدلُّ على الحدث الذي يدل عليه اسم الفاعل ولذلك قلّت عنه في العمل. وكذلك لا بد من اعتمادها على ما قبلها.

عملها:

تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدي، وهو الرفع والنصب والجر بالإضافة، فمعملها يُرفع على الفاعلية، نحو: (أخوك حسنٌ صوتُهُ).

- وينصب على التمييز إن كان نكرة، أو شبه المفعولية إن كان معرفة، نحو: (أخوك حسنٌ صوتاً)، و (أخوك حسنٌ صوتُهُ)، ويُجر بالإضافة نحو: (أخوك حسنٌ الصوتِ)، ولا يمكن الإضافة إذا كانت الصفة ب(أل) ومعملها خال منها، فلا يُقال: (أخوك الحسنٌ صوتِهِ).
- إذا كانت الصفة المشبهة من الثلاثي فإنها تكون على وجهين:

الأول: ما وازن المضارع نحو (ظاهر القلب) وهذا قليل.

الثاني: ما لم يوازن المضارع وهو الكثير، نحو: (جميل الظاهر، وحسنُ الوجه، وكريمُ الأب).

- وإذا كانت من غير الثلاثي وجب موازنتها المضارع، نحو: (منطلقُ اللسان).

يكون اسم المفعول من الثلاثي على وزن مفعول نحو: مضروب، وممدوح، مجروح، ويصاغ من غير الثلاثي على وزن المضارع المبني للمجهول بإبدال حرف المضارعة (الياء) ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، نحو: يُكرم - مُكرم، ولا يصاغ إلا من الفعل المتعدي، فإذا أُريد صياغته من فعلٍ لازم، فيجب أن يكون معه ظرف، أو مصدر، أو جار ومجرور، نحو: الأرض مُتسابقٌ عليها.

* أحياناً يجتمع اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي على صيغة في المضعف والأجوف مثل: اختارك رئيسك فأنت مختار ورئيسك مختار، وشاددُ أخاك فأنا مشاد وأخوك مشاد، والتفريق بين الاسمين يكون بالقرينة الواردة في السياق.

عمله :

يعمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمجهول في الأحوال والشروط التي تقدّمت لاسم الفاعل فيرفع الفعل، وإن كان له مفعولان رفع الأول، ونصب الآخر نحو قول ابن مالك: (88)

فَهُ كَضَلَّ صَبِيغٌ لِمَفْعُولٍ فِي

مَعْنَاهُ كَأُعْطَى كِفَافًا يَكْتَفِي

فالأول ضمير مستتر عائد على الألف واللام، وهو مرفوع، والثاني (كفأفا) (89).

ويجوز لاسم المفعول أن يُضاف إلى ما كان مرفوعاً به، فيمكن أن نقول في: (زيدٌ مضروبٌ عبده) - (زيدٌ مضروبٌ العبد).

الصفة المشبهة باسم الفاعل :

الصفة المشبهة هي الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها، دون إفادة الحدث⁽⁹⁰⁾، وهي أسماء تُصاغ للدلالة على من اتّصف

(88) محمد بن عبد الله بن مالك (د.ت) متن الألفية، الأندلسي، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، ص30.

(89) شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ص94.

(90) ابن هشام الأنصاري (1963م) شرح قطر الندى، تحقيق:

محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة: السعادة، مصر، 277.

(91) شرح ابن عقيل، ص109.

ونادراً ما يأتي بمعنى اسم الفاعل فلا يُقصد منه تفضيل،
مثل قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ۗ ﴾
﴿١٢٤﴾ (95)، وكذلك قوله تعالى: ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ۗ ﴾
﴿٥٤﴾ (96) أي ربكم عالم بما في نفوسكم، والتقدير: أعلم
من أنفسكم بكم (97).

وقد يأتي بمعنى الصفة المشبهة، مثل قوله تعالى:
﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۗ ﴾
﴿١٧﴾ (98)، فأهون لا يراد بها المفاضلة، بل يراد به
هين (99).

❖ أحوال أفعال التفضيل :

له ثلاث حالات وهي: إما مجرداً من ال، أو مضافاً، أو
معرفاً بأل، وبيان ذلك فيما يلي:

1- إن كان مجرداً لا بد أن تتصل به (من)، لفظاً أو
تقديرًا، مثل: زيدٌ أفضلٌ من عمرو، وقد تحذف (من)
ومجرورها (للدلالة عليهما كقوله تعالى: ﴿ أَنَا أَكْثَرُ
مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ۗ ﴾ (100)، أي وأعز منك نفراً (101).
ففي هذه الحالة يلزم حالة واحدة من الإفراد والتذكير
والتثنية، مثل: (الطلاب أكثر من الطالبات)، أو
يُضاف إليه نكرة مثل: (الطالبات أسرع كاتبات).

2- يطابق الموصوف إن لم يقارن بالمفضل عليه سواء
كان بـ(أل) أم أضيف إلى معرفة ولم يقصد التفضيل،
مثل: نجح الدارسون الأقدرون والطالبات الفضليات حتى
الطالبتان الصغيرتان، وزميلاتك فضليات الطالبات.

- لا يجوز تقديم معمول الصفة المشبهة عليها، فلا
تقول: (زيدٌ الوجه حسن)، ولا تعمل في الأجنبي؛ فلا
تقول: (زيدٌ حسنٌ عمراً).

* الصفة المشبهة إما أن تكون معرفة بـ(أل) مثل
(الحسن)، أو مجردة منها، مثل: (حسن)، ولا يخلو
معمولها من أحوال ستة نوضحها فيما يلي: (92)

1- أن يكون معرفاً بأل، مثل: الحسنُ الوجه - وحسنُ
الوجه.

2- أن يكون مضافاً لما فيه ال، مثل: الحسنُ وجه
الأب - وحسنُ وجه الأب.

3- أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف، مثل:
مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهه - وبرجلِ حسنِ وجهه.

4- أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير
الموصول، مثل: مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهه غلامه -
وبرجلِ حسنِ وجهه غلامه.

5- أن يكون مجرداً من ال دون الإضافة، مثل: الحسنُ
وجه أب - وحسنُ وجه أب.

6- أن يكون معمول مجرداً من أل والإضافة، مثل
الحسنُ وجهًا - وحسنُ وجهًا.

اسم التفضيل

هو الاسم المبني على (أفعل) لزيادة صاحبه على غيره
في الفعل المشتق منه (93)، أو يُصاغ على وزن (أفعل)
للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما
على الآخر، مثل: كلاهما نكي، لكن جارك أنكى منك
وأعلم.

ويصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة
على التفضيل مثل: زيدٌ أفضلٌ من عمرو، وتقول: ما
أفضل زيداً، وما أكرمَ خالدًا (94)، وقد يُدلى للدلالة على أن
صفة شيء زادت على صفة شيء آخر، مثل: العسل
أحلى من الخل - والطالح أخبث من الصالح.

(92) المرجع السابق، ص 112-113.

(93) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق،
ص 100.

(94) شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ص 135.

(95) سورة الأنعام، الآية 124

(96) سورة الإسراء، الآية 54

(97) بدر الدين محمد بن الإمام (د.ت) شرح ابن الناظم، تصحيح

وتبقيق: محمد بن سليم، طهران، إيران، ص 186.

(98) سورة الروم، الآية 27

(99) شرح ابن الناظم، مرجع سابق، ص 188.

(100) سورة الكهف، الآية 34

(101) شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ص 130.

وفي الظرف يعمل بلا خلاف فيه، ومثاله قول الشاعر⁽¹⁰⁸⁾:

فإنَّا وَجَدْنَا العَرَضَ أَحْوَجَ سَاعَةً
إلى الصَّوْنِ من رِيْطِ يَمَانِ مُسَهَّمِ

ويعمل أفعال التفضيل الجر في المفضول إن كان مضافاً إليه سواء أكان نكرة أم معرفة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوْلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾⁽¹⁰⁹⁾.

ومثال إضافته إلى معرفة قوله صلى الله عليه وسلم⁽¹¹⁰⁾: (أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَقُولُهَا قَالَ، قلنا: بلى يا رسول الله قال، فقال: أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا)، أو كما قال صلى الله عليه وسلم.

الخاتمة:

الحمد لله العلي الأجل، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للبشر، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد، فما مر بنا من سطور قليلة هو ما قال به النحويون في إعمال الأسماء الملحقة بالفعل في العمل، وهي: اسم الفعل، والمصدر، والمشتقات العاملة، فإن وفقنا في عرض هذه الورقة فالحمد لله، وذلك توفيق منه، وإن كان فيها تقصير فإن مَطْنَةَ بني آدم الخطأ، والله المستعان وحده على قضاء الحاجات.

وبعد عرض هذه الأسماء، خرج البحث بالنتائج التالية:

1- أن اسم الفعل يعمل مثل فعله من حيث الزمن، ماضياً، ومضارعاً، وأمرأً. ويختلف عنه في أنه لا يقبل العلامات، يقول ابن مالك⁽¹¹¹⁾

والأمرُ إن لم يك للثَّوْنِ محلُّ
فيه هو اسمٌ نحو صَهٍ وحيَّهَلُ

3- إذا أضيف إلى معرفة وقصد التفضيل جازت المطابقة وعدمها، مثل: (الطلاب أفضل الغتيان - أفاضلهم)، وزينب أكبر الرفيقات - كبرى الرفيقات.

• عمل اسم التفضيل:

أغلب عمله هو رفع الضمير المستتر، مثل: (أخوك أحسن منك)، ففي "أحسن" ضمير مستتر (هو) يعود على المبتدأ.

وقد يرفع الاسم الظاهر أحياناً، وذلك إذا جاز أن يحل محله الفعل مثل: (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)⁽¹⁰²⁾، وهو تركيب مشهور في كتب النحاة، ويظهر في التركيب أن قبله نفي، ومرفوعه أجنبي، ومفضل مرتين: أولاً الكحل في عين زيد، والثاني: الكحل في عين غيره.

وقد سُمع في هذا المعنى القول: (مررت بكريم أكرم منه أبوه).

ولا يتقدّم المعمول على اسم التفضيل إلا لضرورة كما في تقدّم الجار والمجرور المتعلقين به أو وروده في الشعر لضرورة وهو شاذ⁽¹⁰³⁾.

يعمل اسم التفضيل النصب في التمييز والظرف والحال، ولا يعمل في مصدر، ولا مفعول به، ولا له، ولا معه⁽¹⁰⁴⁾، وهذا هو المشهور بين النحاة، وذهب بعضهم إلى خلاف ذلك؛ ففي التمييز، يعمل النصب في النكرة تمييزاً له، قال تعالى: ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾⁽¹⁰⁵⁾، وقوله: ﴿ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِيًّا ﴾⁽¹⁰⁶⁾، وفي الحال مثل: (زيداً أحسن الناس مبتسماً)⁽¹⁰⁷⁾.

⁽¹⁰⁸⁾ محمد يوسف نجم (1980) ديوان أوس بن حجر، دار بيروت، ص 121، ويُظنر: شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ص 415.
⁽¹⁰⁹⁾ سورة البقرة، الآية 41.
⁽¹¹⁰⁾ ابن حنبل (2008م) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد معبد عبد الكريم، دار المنهاج، ص 202.
⁽¹¹¹⁾ محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (د.ت) متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، ص 3.

⁽¹⁰²⁾ سيبويه، الكتاب، ص 232.
⁽¹⁰³⁾ المبرد (1963م) المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ص 248-250.
⁽¹⁰⁴⁾ ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ص 414.
⁽¹⁰⁵⁾ سورة الكهف، الآية 34
⁽¹⁰⁶⁾ سورة مريم، الآية 74
⁽¹⁰⁷⁾ المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ص 251.

- 2- لا يوجد اسم من الأسماء العاملة فيما بعدها تعمل مطلقاً بلا قيد -اللهم- إلا في اسم الفعل، وغيره من الأسماء تعمل بقيد، إما في المعمول كالصفة المشبهة، فلا يكون معمولها إلا نكرة، أو بالألف واللام، وإما في العامل كالاتماد على النفي أو الاستفهام، و التحلي بالألف واللام، وهكذا.
- 3- من أسماء الأفعال ما يصل إلى المفعول به، ومن ذلك اسم الفعل "عليكم".
- 4- أن كل الأسماء العاملة عمل الفعل يُشترط فيها أن تقترب منه في دلالاته على الحدث، وتبتعد عن الاسم في دلالاته على الثبوت.
- 5- الاسماء العاملة السابقة فيها شيء يربطها بالفعل، فاسم الفعل فيه الدلالة على المضي والأمر والمضارعة، والمصدر واسمه فيهما حروف الفعل، أما المشتقات فدلالاتها، الحدث، ولها مرفوع ومنصوب.
- 6- المعمول في الفعل قد يتقدم على الفعل، لكنه في هذه الأسماء لم يتقدم.
- المصادر والمراجع**
- القرآن الكريم،
1. علي محمد أبو المكارم (1968م) الظواهر اللغوية في التراث النحوي، القاهرة.
 2. ديوان كعب بن زهير (1988م) شرح ودراسة : مفيد قميحة , دار الشواف للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية.
 3. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (د.ت) القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت.
 4. أحمد إبراهيم سيد أحمد (1984م) أنواع العامل الإعرابي، الشباب الحر، القاهرة.
 5. عباس حسن (د.ت) النحو الوافي، ط5، دار المعارف، القاهرة، مصر.
 6. المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، مادة عرب، دارالكتب العلمية.
7. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو (1992م) دار الكتب الإسلامية القاهرة.
 8. عصام مصطفى آل عبد الواحد (2006م) المشتقات العاملة في الدرس النحوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
 9. محمد إبراهيم سيد أحمد (1984م) أنواع العامل الإعرابي، مطبعة: الشباب الحر، القاهرة.
 10. المبرد، المقتضب (1963م) تحقيق: عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
 11. سيوييه، عمرو بن عثمان (1988م) الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي القاهرة.
 12. العكبري، عبد الله بن الحسين (1998م) التبيان في اعراب القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
 13. أبو، محمد بن يوسف (1993م) حيان البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
 14. محمد إسماعيل عبد الله الصوي (1935م) شرح ديوان جرير، مصر.
 15. شعبان صلاح (2011م) تصريف الأفعال في اللغة العربية، مطبعة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
 16. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر الخوارزمي (د.ت) الكشاف، دار الفكر، مصر.
 17. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (1981م) العين، مادة صدر، تحقيق: مهدي المخزمي، إبراهيم السامرائي، دار النشر.
 18. ابن جني، اللمع في العربية (1988م) تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن.
 19. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (1964م) شرح ابن عقيل، على ألفية بن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة: السعادة، مصر.
 20. الجرجاوي، خالد بن عبد الله (د.ت) شرح التصريح على التوضيح، مطبعة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

21. يس زين الدين الحمصي(د.ت) حاشية يس على التصريح، مطبعة الأزهرية.
22. فاطمة حسن عبد الرحيم، التطفل على الأفعال في العمل، نسخة إلكترونية.
23. ابن هشام، عبد الله جمال الدين(1980م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط6، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان.
24. أبي حيان الأندلسي(1984م) ارتشاف الضرب، تحقيق: مصطفى أحمد النمّاس، مطبعة المدني، مصر.
25. العرجي(1998م) ديوان العرجي، تحقيق: سجع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت .
26. السيوطي(د.ت) البهجة المرضية، دار إحياء الكتب العربية.
27. ديوان القطامي(1960م) تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت.
28. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب(د.ت) القاموس المحيط، مادة (شقق)، دار الجيل، بيروت.
29. الرماني، أبي الحسن(د.ت) الحدود في النحو، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
30. العكبري(د.ت) مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، حلب.
31. فاضل السامرائي(1991م) معاني النحو، مطبعة: دار الحكمة، الموصل.
32. أحمد حسن كحيل(د.ت)، التبيان في تصريف الأسماء، القاهرة.
33. عبد الجبار علوان النائلة(1988م) الصرف الواضح، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. عبد اللطيف محمد الخطيب (2003م) والمستقصي في علم التصريف، مكتبة دار العروبة، الكويت.
34. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد(1990م) شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبدالستار جواد، مطبعة: الرشيد، بغداد.
35. الأنباري، عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد(د.ت) الانصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
36. هبة الله بن الشجري(1349هـ) الأمالي الشجرية، حيدر اباد .
37. مصطفى جمال الدين(1980م) البحث النحوي عند الأصوليين، دار الرشيد للنشر، بغداد.
38. محمد بن جمال الدين بن مالك(1967م) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة.
39. ابن جماعة، شرح الكافية، محمد بن ابراهيم سعد الله(1987م) تحقيق: محمد عبدالنبي عبد المجيد، مطبعة: دار البيان.
40. ابن هشام الأنصاري(1960م) شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط8، مطبعة السعادة، مصر.
41. محمد بن عبد الله بن مالك(د.ت) متن الألفية، الأندلسي، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان.
42. ابن هشام الأنصاري(1963م) شرح قطر الندى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة: السعادة، مصر.
43. بدر الدين محمد بن الإمام(د.ت) شرح ابن الناظم، تصحيح وتقيق: محمد بن سليم، طهران، ايران.
44. محمد يوسف نجم(1980) ديوان أوس بن حجر، دار بيروت.
45. ابن حنبل (2008م) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد معبد عبد الكريم، دار المنهاج.
46. محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي(د.ت) متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان.